

# دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

المملكة المغربية  
Royaume du Maroc



وزارة الفلاحة والصيد البحري  
والتنمية القروية والمياه والغابات

Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime,  
du Développement Rural et des Eaux et Forêts



المملكة المغربية

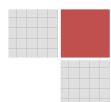


مجلس المستشارين

عبداللطيف أعمو  
عدي الشجيري  
التحمدو الاشتراكي

6 دجنبر 2018

[www.ouammou.net](http://www.ouammou.net)



6 دجنبر 2018 | - مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة - عبد اللطيف أعمو / عدي الشجيري

# دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة

## لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

6 دجنبر 2018

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

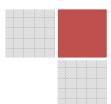
يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2019، بلجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، مركزا على المحور المرتبط بالفلاحة في القطاع الحكومي المتعلق ب الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعتبر الفلاحة القطاع الأول الذي يعتمد عليه الاقتصاد المغربي بحكم موقع المغرب ومناخه وطبيعة ساكنته عبر عقود. ولقد عرف هذا القطاع عدة مبادرات (إصلاحية) منذ بداية الاستقلال، إلا أنه مع الأسف، لم يستطع أن يحقق الأهداف المنشودة منه في مجال التنمية.

وكيقما كانت الأسباب والمبررات، فإنه لم يعد من الممكن التبرير بأسباب مناخية أو ظرفية أو أسباب تقنية، والتذرع بقلة الإمكانيات، لأن القطاع أنتج فئة من كبار الفلاحين، فأنتج كذلك تدهور حالة الفلاحين الصغار وتقهقر الأوضاع في البوادي واستنزاف الموارد السطحية والجوفية والمائية، منها بالخصوص.



مما أدى إلى توسيع مجال الفقر وانحدار الطبقة الوسطى، وانتشار الهجرة إلى ضواحي المدن. وما يترتب عن ذلك من آفات مجتمعية خطيرة.

ولقد كان مشروع مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق في سنة 2008 يحمل آمالا عريضة للمغاربة وال فلاحين على أساس مبادئ العدل الاجتماعي و تقوية موقع الفلاح وإنصافه وخلق ظروف انتعاش واحداث تحول قوي في البوادي المغربية، من خلال إجراءات والبرامج التي يحتوي عليها، سواء في دعماته الأولى المتعلقة بالفلاحة العصرية أو في دعماته الثانية المتعلقة بالفلاحة التضامنية والمعيشية.

فإنطلاق هذا المشروع في ظروف كان من الممكن أن تؤمن له كل مقومات النجاح والوصول إلى تحقيق كامل أهدافه في أفق عشرية الأولى:

- ① إثارة الانتباه واستقطاب عناية كل الفلاحين في مختلف مناطق المغرب، وما يحملونه من آمال للتوفر على ما يكفي لالانتاج الفلاحي لضمان المعيشة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي،
- ② توالي سنوات ممطرة بشكل يقلل نسبيا من آثار الجفاف،
- ③ انطلاق عدد كبير من المشاريع، وبالخصوص التي تهم الدعامات الأولى مع ما تبع ذلك من توزيع الأراضي الفلاحية التابعة للدولة على الخواص والتشجيعات المرافقية لذلك،
- ④ تخصيص اعتمادات كبرى لضمان إنجاح المخطط،

وبعد مرور عشر سنوات على انطلاق مخطط المغرب الأخضر، وهي مدة تعتبرها كافية لتقييمه والوقوف على مدى تحقيق الآمال المعقودة عليه.

هذا التقييم الذي أصبح يفرض نفسه بعد الإعلان الرسمي عن استنفاد النموذج التنموي القائم بكل مقوماته، وبلوحة نموذج تنموي جديد. وهو ما يعني ضمنيا تأثير سلبي على الفلاحة، له انعكاس يصعب معه الوقوف عند تحقيق الأهداف المرسومة.

وهو ما أدى إلى دعوة جلالـة الملك مؤخراً إلى إعادة إنعاش طبقة وسطى فلاحيـة في العالم القرـوي والأرياف وإعادة النظر في السياسـة الفلاحيـة كلـها، خصوصـاً مـا له ارتبـاط بـتنميةـ العالم القرـوي.

وهو ما يعني صراحةً أن مخطط المغرب الأخـضر بـقدر ما وفر المجال لـطبقة فلاحـية كـبرـى لا تـتـعدـى 20% في كلـ المجالـ الفلاحيـ، بـقدر ما كانـ ذلك على حـسابـ الطـبقـاتـ المـتوسطـةـ والـصـغـيرـةـ منـ الفـلاحـينـ الـذـينـ يـكـونـونـ 80% منـ الكـتـلـةـ البـشـرـيـةـ لـلـفـلاحـينـ.

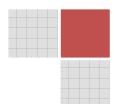
ونـحنـ نـعـتـقـدـ أنـ القـطـاعـ الفـلاـحـيـ مـطـالـبـ الـيـوـمـ بـمـرـاجـعـةـ نـفـسـهـ وـخـطـطـ عـمـلـهـ وـتـوـجـهـاتـهـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاـجـتـمـاعـيـةـ وـالـبـيـئـيـةـ بـشـكـلـ كـامـلـ.

(1) لا يـجادـلـ أحدـ فيـ أنـ القـطـاعـ الفـلاـحـيـ يـعـتـبـرـ قـطـاعـاـ استـراتـاتـيـجـياـ، ولاـ نـتصـورـهـ بـدونـ نـمـوذـجـ تـنـموـيـ جـادـ وـفـعـالـ مـرـتـبـطـ أـسـاسـاـ بـتـنـمـيـةـ الـعـالـمـ القرـويـ وـساـكـنـتـهـ.

وـمـنـ ثـمـ، فـإـنـ مـخـطـطـ المـغـرـبـ الـأـخـضرـ بـدونـ هـذـاـ الـاعـتـرـافـ الـواـضـحـ وـبـدونـ الإـعـلـانـ بـالـالـتـزـامـ بـمـبـادـئـ الـعـدـالـةـ الـاـجـتـمـاعـيـةـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـقدـمـ أوـ يـسـاـهـمـ بـشـكـلـ قـوـيـ فـيـ النـمـوذـجـ التـنـموـيـ المـنشـودـ، لـأـنـ الـأـمـرـ يـتـعلـقـ بـحـوـالـيـ 13ـ مـلـيـونـ مـغـرـبيـ فـيـ الـقـرـىـ وـالـأـرـيـافـ يـعـيـشـونـ أـسـاسـاـ مـنـ الـأـرـضـ وـمـنـ الـأـنـشـطـةـ الـفـلاـحـيـةـ.

(2) أـنـ الـأـمـرـ يـتـعلـقـ بـقـطـاعـ استـراتـاتـيـجـيـ وـازـنـ وـمـؤـثـرـ بـقـوـةـ عـلـىـ الـاـقـتـصـادـ الـوـطـنـيـ – إـذـاـ لمـ يـكـنـ مـرـتـبـطاـ فـيـ تـوـجـهـ بـمـصـلـحةـ الـفـلاحـينـ، فـإـنـهـ سـيـبـقـىـ مـجـرـدـ قـطـاعـ مـسـتـهـلـكـ لـلـطـاقـاتـ بـدونـ جـدـوـيـ اـقـتـصـادـيـةـ وـاجـتـمـاعـيـةـ وـبـيـئـيـةـ.

انظرواـ كـيـفـ تـرـتفـعـ نـسـبـةـ النـمـوـ فـيـ الـمـاوـسـ الـفـلاـحـيـةـ الـجـيـدةـ، وـتـنـخـفـضـ فـيـ السـنـوـاتـ الـعـجـافـ !



انظروا إلى الكم الهائل من ساكنة الأرياف التي تلتحق بأحزمة الفقر بضواحي المدن الكبرى، وتؤثر في النمو الحضري في سنوات الجفاف !.

**3** القطاع الفلاحي ليس مجرد مقاولة اقتصادية تجارية أو قطاعا حكوميا يمكن إخضاعه للتقلبات والتجارب والإجراءات الغير أفقية.

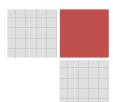
إنه قطاع استراتيجي وازن ترتبط به مهمة توفير الأمن الغذائي للشعب، وهو أهم وأخطر من كل آخر، بل هو أساس ضمان أمن المواطن في الحياة والكرامة والعيش الكريم والاستقرار.

ويجدر بنا التساؤل بعد عقد من الزمن من انطلاق مخطط المغرب الأخضر عما حققه لشعب الفلاحين.

بالفعل، لا ننكر أنه يعتبر مبادرة ابتكارية حديثة وعصيرية حققت منجزات كبيرة في أفق إصلاح عميق لم يتحقق إلى حد الآن.

لقد ساهمت السياسة الفلاحية المرموز لها بالمغرب الأخضر في تطوير جانب من الفلاحنة ذات القيمة المضافة، لكن يظهر أن في هذا النجاح يكمن الفشل أيضا، لأنها أدى إلى إفقار الانسان المغربي.

فجميل جدا أن نرفع من مستوى انتاجية فلاحتنا العصرية وتوسيعها وتأطيرها، ولكن يجب أن يكون ذلك من خلال مقاربة شمولية تحصن للفلاحين الصغار والمتوسطين فضاءاتهم ومكانتهم وقدرتهم الإنتاجية وتطويرها والرفع من مستواها من خلال تدابير وإجراءات تهم توزيع الأراضي وتخصيص الدعم الكامل لفائدةتهم ومواكبتهم في مسلسل التحديث القروي وعصرنة وسائل الإنتاج. وهو شئ ما زال مأمولا وينتظره المغاربة.



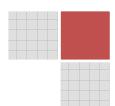
فإعطاء الإهتمام وكل الدعم للفلاحة العصرية المحصورة في أيادي أقلية، هو الذي أدى إلى ربطها بالتصدير عوض ربط القطاع الفلاحي برمته بمهمة مركبة وهي الأمن الغذائي للشعب أولاً، وتعبيته كقطاع منتج للتصدير أيضاً. وهذا لن يتاتى إلا عبر ما يسمى بالقطاع التقليدي الذي يعد تقليدياً بالفعل لاستطاعته استعمال تقنيات حديثة وبشكل محدود، إذا ما وفرت له إمكانية ذلك.

وهذا القطاع الواسع والغالب لم يحظ سوي بعشر (10/1) ما حظيت به الفلاحة الكبرى بشكل مباشر وغير مباشر، وبأسلوب سياسي وفكري من خلال منطلقاتنا لا نتحفظ في القول أن مخطط المغرب الأخضر يدعم بشكل قوي الفلاحة الكبرى الرأسمالية ويعزز الملاكين الكبار الذين ليسوا أصلاً بحاجة إلى دعم على حساب الفلاحين الصغار ، والذين لا يوزع عليهم إلا الفتات من الدعم، لأن استفادتهم من السلسلة الانتاجية ومن التجميع به تكن في مستوى طموحاتهم عند انطلاق المخطط.

وبحسب المعلومات الواردة في مصادر وزارة الفلاحة، فإن هناك 60 مشروع اندماجي فقط في إطار التجميع 47 منها تهم الانتاج النباتي و 13 تهم الانتاج الحيواني، وتهم 49.000 فلاح فقط من أصل مليون فلاح متوسط وصغير معنيين بعملية التجميع.

وفي جميع الأحوال، فمهما كانت الأرقام والمؤشرات فإن الواقع يعلو ولا يعلى عليه، ونعتقد أن الحل ليس في مجرد الاكتفاء بالرفع من مخصصات الدعمية الثانية المتعلقة بالفلاحة التضامنية، بل الحل يكمن في إعادة النظر في عمق المخطط بقصد جعله يقف على رجليه، وليس على رأسه.

وهو ما يتطلب قلب المعادلة بتخصيص الحصة الكبرى من الدعم للفلاحين الصغار والقراء والمحاجين لدعم الدولة، وليس لكتاب الملاكين الذين



يجنون أرباحا من نشاطهم الزراعي بجانب ما يجذبونه من الأنشطة التجارية والصناعية المختلفة.

إن الحل في تمييز الفلاحة وحصانتها بين القطاعات الأخرى واعطاء الأولوية لتشجيع المهنيين الحقيقيين والمختصين ودعمهم، بجانب الرفع من مستوى البحث العلمي ومن التأثير البحثي والتجريبي Recherche – Etudes

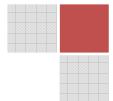
لذلك ، فليس لنا من مخرج سوى الرجوع إلى مطلب إصلاح زراعي حقيقي، والذي سبق لنا أن دعونا إليه في عدة مناسبات.

وليس مجرد توزيع لأراضي الدولة لفلاحين لهم ما يكفي من مساحات شاسعة مطالبون بتكييف الانتاج بها واعطاء الفرصة للفلاحين المتوسطين والصغراء ليطوروا مهاراتهم وقدراتهم وليستفيدوا من دعم الدولة.

لأن الإصلاح الزراعي يعني أيضا توسيع الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المسقية وتوسيعها في الوقت الذي لا يتعدى محيطها 12 %، حيث وصلت نسبة ذلك في دول أخرى إلى ما يزيد عن 50 %.

ويعني أيضا تثمين الموارد البشرية في أفق تمكينها من التكوين والتوجيه حسب ما دعا إليه جلالته الملك بسبب ارتباط الفلاحة بمعيشة ما يزيد عن 80 % من ساكنة القرى والأرياف.

ويعني الإصلاح الزراعي أيضا تمكين وتمكين النساء بحقوقهن وحصصهن في المجال الفلاحي، سواء تعلق الأمر بأراضي الجموع وغيرها باعتبار أن المرأة القروية كائن فلاحي بامتياز لا يمكن فصلها عن الإنتاج وعن عطاء



الأرض، وأن وضعها اليوم يتطلب وضعها في مسلسل الترقية الاجتماعية وإنصافها، بحكم ما تساهم به في الإنتاج الوطني.

ويعني كذلك معالجة إكراهات ندرة المياه والعجز المائي ومعالجة إشكالية تبخر كميات هائلة من المياه لا يتم استغلالها في السدود والمجاري والبحيرات.

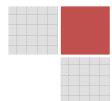
كما يعني تجديد الموارد المائية وتنويعها وتقويتها بما في ذلك الأساليب الجديدة المتعلقة بتحلية مياه البحر، واستغلال الثلوج اللاصقة في قمم الجبال وتنويع أشكال تنميتها واستغلال الطاقات المتتجدة التي تتتوفر عليها البلاد.

كما أن الإصلاح الزراعي يعني معالجة إشكالية الاستغلاليات الزراعية التي لا ينبغي حصرها في أقل من 5 هكتارات، والتي هي عليها الآن بنسبة 85%.

إن هذه المقاربة من شأنها أن تساعد على تجاوز ثنائية المقاربات في القطاع الفلاحي وتدويره بين قطاع عصري وقطاع تقليدي، بدل أن يكون المخطط مستهدفا لتحديث شامل للفلاحنة الوطنية وفق تصور استراتيجي ، هدفه الأساسي تحقيق الأمن الغذائي والعيش الكريم للمواطنين.

السيد الوزير،

إن الحديث عن خلق طبقة وسطى في القرى والبادىء لا يعني إحداث طبقة لم تكن موجودة، فالبادية الغربية عامرة بأهلها، ولأن البوادي الغربية خصوصا الفلاحية والرعوية منها كانت دائما تمثل الطبقة الوسطى النشطة والمغذية للمجالات الحضرية، وتمتع باستقلالية وдинاميكية



قويين ، غالبا ما تعتمد على نفسها وشبكاتها الترويجية التي تسهم في جودة المعيشة وتزويد الأسواق بمنتوجات طبيعية سليمة وصحية.

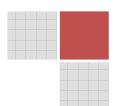
ونظن أن الأمر يتعلّق برد الاعتبار إلى مكانة ساكنة البوادي وفلاحيها بتمتعهم من الحصة الوافرة من الدعم، الذي أصبح يخضع في الوقت الراهن الذي لا يستفيدون منه في الوقت الراهن إلا بنسبة ضعيفة لا تتعدي 10 %. بينما الباقي يُؤول إلى كبار الفلاحين الغير المحتجين للدعم.

وهنا يظهر عمق مضمون الخطاب الملكي الذي يدعو إلى خلق طبقة متوسطة في البوادي والأرياف، وهي دعوة لإنصافها ورد الاعتبار لها.

وهو ما يجعلنا نسائلكم، كيف ستفعلون لتحقيق هذا الهدف، لأنه دون مراجعة مضامين مخطط المغرب الأخضر والإقدام على توزيع الأراضي على المنتجين، خصوصا وأنكم أعلنتم عن الشروع في تهيئة مليون هكتار. فمن يا ترى سيتأثر بهاته المساحات الشاسعة من الهكتارات؟ وكيف سيتم تملك أراضي الجموع؟ وكيف سيتم انتزاعها من مستغليها الحاليين؟

لذلك، فلا مناط من توسيع المساحات الصالحة للزراعة والإعلان عن برنامج وطني طموح لاستصلاح الأراضي ومد قنوات الري لأراضي شاسعة غير مستغلة حاليا.

كما يتعين التفكير في جعل الفلاحة قطاعا أساسيا بامتياز، لتحقيق التنمية المستدامة بكامل أهدافها وشروطها، وجعلها قاطرة لتنفيذ أجندة 2030، باعتبارها ممرا لتحسين المؤشرات الدولية لمكانة المغرب وإعداده للإقلالع الحقيقي اعتمادا على قدراته الذاتية البشرية منها والمجالية وعلى اندماج ساكنته.



إنه رهان استراتيجي وكسبه يتطلب إعداد مخطط جديد للفلاحة المغربية حتى نضمن كسب نجاح نموذج تنموي طموح يتخذ الفلاحة منطلقا.

وفي هذا السياق، وانطلاقا من تجربة تنفيذ المخطط الأخضر إلى اليوم، وما حققه، اسمحوا لي أن أطرح عليكم بعض الأسئلة، أود الجواب عنها بوضوح:

- ① ما مدى تقييد التطوير فلاحي بضرورة الحفاظ على البيئة؟
- ② ما هي جدية استحضار مخطط المغرب الأخضر لحق الأجيال اللاحقة في المخزون الوطني للثروات الطبيعية؟
- ③ ما هي التدابير التي يمكن أن يتم اتخاذها لتكيف الطموح فلاحي مع معطيات التغيرات المناخية؟
- ④ لماذا لم ينجح المخطط في إفراز أو الحفاظ على طبقة فلاحية وسطى بالعالم القروي؟
- ⑤ ما هي مساهمة تنفيذ مخطط المغرب الأخضر في الحد من الهجرة القروية ونزيف البوادي المغربية؟
- ⑥ ما هي الميكانيزمات والآليات المتوفرة لخلق الثروة الوطنية الفلاحية وتوزيع هذه الثروة المفترضة بشكل عادل؟

تكلكم بعض التساؤلات وغيرها التي ستساعد الإجابة عنها في وضع تصور مستقبلي لمخطط فلاحي وطني شامل.

